الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسست في نهاية حزيران/ ٢٠١١
وهي منظمة مستقلة، محايدة، غير حكومية، غير ربحية، معتمدة من
قبل الأمم المتحدة كمصدر أساسي في جمع الإحصائيات.

بيـان

نداء: على الدول العربية تحديداً استقبال المزيد من اللاجئين السوريين

بلدان المغرب العربي الأسوء في استقبال اللاجئين السوريين

أعلنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن تجاوزر أعداد اللاجئين السوريين في البلدان المجاورة فقط حاجز الـ 4 ملايين شخص، لكن تقديراتنا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان تشير إلى أن العدد أكبر من ذلك بكثير، لأن آلاف اللاجئين غير مسجلين لدى المفوضية السامية. وقد أشارت المفوضية إلى أن تركيا لوحدها استقبلت نصف عدد اللاجئين السوريين تقريباً، حيث أنها تنتهج سياسة الباب المفتوح وهي تتوقع تدفق موجات جديدة قريباً.

مقابل ذلك فإن عدداً من الدول العربية تضع قيوداً مشددة على دخول اللاجئين السوريين، كما يخضع اللاجئون المقيمون في هذه الدول لأشكال مختلفة من المضايقات. فعلى سبيل المثال إن مصر في عهد الرئيس السيسي قد طالبت السوريين بتأشيرات لدخول أراضيها وهذا لم يكن من قبل، كما رحَّلت العشرات منهم، أما دول المغرب العربي فهي تستضيف أعداداً محدودة جداً تُقدر ببضعة آلاف، كما أنها تفرض إجراءات تعجيزية لعرقلة دخول اللاجئين السوريين إلى أراضيها، حتى الذين يتمتعون بكفاءات عالية منهم، إضافة إلى ذلك فإن بعض الدول العربية ترفض إعطاء تأشيرات دخول حتى لأقرباء من الدرجة الأولى لأشخاص مقيمين يعملون لديها، نتيجة لكل ذلك أصبح من شبه المستحيل أن يحصل السوريون على عقود عمل في البلدان العربية.

يُفترض أن تُخفف بقية الدول العربية الحِملَ عن دول الطوق، وأن تقدم مزيداً من الدعم بمختلف أشكاله لهذه الدول وللمنظمات السورية الوطنية العاملة فيها، وأيضاً للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، فلقد فاق عدد اللاجئين السوريين عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين هجّرَتهم إسرائيل، وإن بقاء هذه الدول في موقف شبه المتفرج سيزيد من معاناة الدول المضيفة، ويُهدد بالتالي مئات آلاف السوريين الذين يضطرون إما إلى الهجرة غير النظامية عبر البحار بما تحمله من مخاطر مخيفة، أو العودة إلى ديارهم المدمرة وتعريض حياتهم للخطر من جديد.
نحن نتفهم أنه يحق للدول العربية اتخاذ مختلف الاحتياطات الأمنية، لكن بعد ذلك يتوجب عليها أن تفتح أبوابها وتُسهل قدوم كل من لم يثبت عليه شيء.

إن الشعب السوري يمر بأزمة هي الأسوء في تاريخه حتى الآن، تسبب بها بشكل رئيس القمع والقتل العنيف من قبل السلطات الحاكمة، وهؤلاء اللاجئون أشخاص لهم كرامتهم، وكانت لديهم أعمالهم ومنازلهم الخاصة قبل أن يتم تدميرها، ويضطروا للجوء اضطراراً. بناء على ذلك فإنه يتوجب على الدول العربية أن تقف إلى جانبهم من الناحية الإنسانية على الأقل، وأن لاتترك هذا الشعب وحيداً فهذا واجب أخلاقي أساسي، وعلى الجامعة العربية أن تتحمل مسؤولياتها في هذه الأزمة التي تتجاوز قدرة السوريين وحدهم، كما إن عليها أن تساهم بشكل حقيقي في إيجاد الحلول المناسبة لما يجري في سوريا من مأساة يندى لها الجبين العربي والإنساني.